اومقدرة كما تقدم من الامثلة السابقة وهي لتبلون الخ وقد تقدم شرحه
في الافعال الخمسة ويقال لها الامثلة الخمسة لانها مثال لغيرها من الافعال
المضارعة لها بثبوت النون من اضافة الصفة للموصوف اي النون
الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها هذا هو المشهور ومقابله
ما ذكره الشارح وقيل علامة رفعها قائله الاخفش كما نقله من التسهيل
قال ابو حيان في شرحه وهذا الذي حكاه على المعزى عن الاخفش حكاه
لنا صاحبنا ابو جعفر احمد ابن عبد النور المالقي صاحب كتاب وصف
المباني في حروف المعاني عن ابي زيد السهيلي قال زعم ابو زيد
السهيلي ان الاعراب مقدر في الاحرف التي قبل هذه الحروف كما هو
مقدر في غلامي وان شغل تلك الحروف بالحركة المناسبة لهذه الحروف
منعها من ظهور الاعراب في تلك الحروف كما منع الاضافة الى يا المتكلم من
ظهور الحركة في اخر المضاف لشغل الاخر بالحركة التي تطلبها يا المتكلم
فان قيل لم كانت هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب فقال
ما معنى هذه النون انما لحقت هذه الافعال لوقوعها موقع الاسماء في
من تمام حق الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكما قلت ان زيدا
يقوم فرفعته لحلوله محل قائم فكذلك اذا قلت الزيدين يقومان
لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان فاذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه
النون فاذا قلت لن يقوما ولم يقوما لا تقدر لن قائمان ولا لم قائمان
فلم تثبت النون لذلك فعلى مذهبه تكون علامة الرفع في يقومان ضمة
مقدرة في الميم واما في النصب ففتحة مقدرة واما في الجزم فسكون الميم
تقديرا هو محذوف على لام الفعل وهو الحرف الذي قبل الواو
الالف او الياء وتلك الحركة مقدرة لتعذر منعه من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة بالالف والياء للمناسبة فذكر قوله من يديه
لمن يد التوضيح فان جعلت الباء للمصاحبة احتيج لذكر هذا القيد فان
قيل الذي جمع بالف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لانه ليس
جمع مؤنث سالم فان جعلت ما في قوله ما جمع واقعة على جمع كان المعنى
جمع جمع فيلزم عليه تحصيل الحاصل والجواب انما واقعة على الجمع

يعني

اي الجمع الذي جمع اي تحققت جمعيته وحصلت بالالف والتا وعلامة
نصبه الكسرة وجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة وحكى الكسائي
سمعت لغاتهم بفتح التا من لدن حرج بزيادة الالف نحو
قضاة وغزاة وخرج جر بكلمة التا فان الالف فيهما منقلبة في الاول
عن يا وفي الثاني عن الواو والاصل قضية وغزوة وخرج بزيادة
الالف نحو ابيات واموات فان التا فيهما اصلية فليس ذلك من جمع
المؤنث السالم في الاسم الذي لا ينصرف اي لا ينون تنوين
تمكين بناء على ان الصرف هو تنوين التمكين كما هو رأي المحققين
ولما سقط التنوين تبعه في السقوط الجر بالكسرة لانه لا يوجد بدونه
لكونهما اخوين في الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما في الفعل
وقيل الصرف هو التنوين المكون مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة
فقط فعلى الحالتين الثاني السقوط للتنوين قال ابو حيان وهذا اخلاف
لا طائل تحته وهو اسم موصول بمعنى الذي او نكرة موصوفة بمعنى
شي فما بعده صلة او صفة وما واقعة على اسم مفرد او جمع تكسير
في علتين فرعيتين فان قلت لاي شي احتيج في منع الاسم من
الصرف لمشابهة الفعل من جهتين وبني الاسم اذا اشبه الحرف
من جهة واحدة فهلا اكتفوا في منع الصرف بعلة واحدة و
الجواب ان المشابهة للفعل في امر عرضي وهي صيغة عن قائمة
ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف فانها قوية لكونها ذاتية
فان قلت لم اعطي الاسم حكم الفعل ولم يعط الفعل حكم الاسم مع
ان المشابهة حاصلة بينهما والجواب ان الاسم تطفل على الفعل
فيما هو خاص به وهو كونه فرعا من وجهين ويسمى ذلك لمطلق
المناسبة بينهما فان قلت لم لم يبن الاسم لمشابهة الفعل مع
ان الفعل مبني فالجواب انه لم تقو هذه المشابهة فان الاسم لم يشبه
الفعل بعظامه فيقوى الفعل في البنا فان قلت فلم لم يعط الاسم بهذه
المشابهة عمل الفعل قلت لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب
للفاعل والمفعول ومن الثواني مختلفتين صفة ثانية

جامعة الرياض
Copyright © King Saud University